الأمم المتحدة

TD/B/WP/286

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

Distr.: General
23 June 2017
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية
الدورة الخامسة والسبعون
جنيف، ٤-٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧
البند ٤(أ) من جدول الأعمال المؤقت

تقييم أنشطة الأونكتاد: لمحة عامة

تقرير مقدم من الأمين العام للأونكتاد

مقدمة

١- يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن التقييمات الخارجية لبرامج الأونكتاد ومشاريعه في الفترة ما بين نيسان/أبريل ٢٠١٦ ونيسان/أبريل ٢٠١٧. وتتيح المعلومات الواردة فيه الإبلاغ بطريقة أشمل بجميع أنشطة التقييم، وتعزز المساءلة، وتحدد الدروس المستفادة. وتقارير التقييم التوليفية مؤلفات معرفية توحد المعارف المكتسبة وتتبادلها، وتعزز التعليقات، والتحصيل المستمر لتقييمات الأونكتاد.

أولاً- موجز نتائج التقييم

٢- تُجرى التقييمات في الأونكتاد قياساً بسياسة التقييم لعام ٢٠١١[(١)]، و*قواعد ومعايير التقييم* لعام ٢٠١٦[(٢)] التي حددها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وتتوخى هذه التقييمات استخلاص استنتاجات بشأن ما أُنجز من عمل، وتقديم توصيات بشأن التحسينات اللازمة، وتحديد الدروس المستفادة، والممارسات الفضلى. ومن شأن هذه المعلومات أن تساعد على إرشاد عملية تصميم الأعمال المقبلة وتخطيطها وتنفيذها. ومديرو البرامج في الأونكتاد مدعوون

(١) http://unctad.org/Sections/edm_dir/docs/osg_EvaluationPolicy2011_en.pdf.

(٢) http://www.unevaluation.org/document/detail/1914.

GE.17-10472(A)
1710472

الرجاء إعادة الاستعمال

إلى الرجوع إلى التقارير السابقة[٣] واللمحات العامة عن تقييمات أنشطة الأونكتاد عند تصميم البرامج وتنفيذها ورصدها.

٣- وقد عُقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في نيروبي في عام ٢٠١٦. وعُلق جراء ذلك التقييم السنوي المعمق للبرنامج الفرعي الذي كان مقرراً لعام ٢٠١٦[٤]. وبدعم من حساب الأمم المتحدة للتنمية، أُنجزت تقييمات خارجية للمشاريع الأربعة التالية:

(أ) تعزيز قدرات وزارات التجارة والتخطيط في بلدان مختارة من أقل البلدان نمواً بغية وضع وتنفيذ استراتيجيات تجارية مواتية للحد من الفقر (المشروع 1213M)؛

(ب) بناء القدرات الوطنية لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الأخضر وغيره من قطاعات النمو (المشروع 1213N)؛

(ج) دعم قدرات البلدان الأفريقية لتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية من خلال دعم إنشاء منطقة التجارة الحرة لأفريقيا القارية (المشروع 1213AR)؛

(د) بناء القدرات في مجال وضع وتنفيذ سياسات تجارية في البلدان النامية تسترشد بالأهداف الإنمائية للألفية من أجل التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في سياق التحديات المتعددة والمترابطة التي تواجه التنمية (المشروع 1213K).

تقييم مشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية

التقييم الخارجي: تعزيز قدرات وزارات التجارة والتخطيط في بلدان مختارة من أقل البلدان نمواً بغية وضع وتنفيذ استراتيجيات تجارية مواتية للحد من الفقر (المشروع 1213M)

٤- كان هذا المشروع، الذي نُفذ في الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥، يرمي إلى تعزيز قدرات وزارات التجارة والتخطيط في بلدان مختارة من أقل البلدان نمواً لتحديد أولوياتها التجارية، ووضع وتنفيذ استراتيجيات تجارية تفضي إلى الحد من الفقر. واستهدف المشروع ستة بلدان: إثيوبيا، وبوتان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والسنغال، وكيريباس، وليسوتو. ونظم المشروع ست دراسات وطنية، وست حلقات عمل وطنية، وحلقتي عمل إقليميتين، وأصدر كتيباً ودليلاً عملياً لتعميم التجارة.

٥- وخلص التقييم إلى أن تصميم المشروع، وأنشطته، ومنجزاته متوائمة إلى حد كبير مع احتياجات البلدان المستفيدة، ومع ولايات الأونكتاد، وأهداف حساب الأمم المتحدة للتنمية. وذكر التقييم أيضاً أن غالبية أصحاب المصلحة راضون عن نوعية عمل الأونكتاد، وعن نتائج المشروع على الصعيد الوطني، وأشار إلى أن ثمة بعض المجالات التي ينبغي تحسينها. فعلى سبيل المثال، انكب الاقتراح الرئيسي للمشاركين في حلقة العمل على ضرورة تمديد فترات حلقات العمل. ثم إن هدف المشروع الرامي إلى المساهمة في تحسين التنسيق الوطني بين الوزارات

(٣) هذه التقارير متاحة على الرابط التالي: http://unctad.org/en/Pages/About%20UNCTAD/Evaluation %20at% 20UNCTAD/Eval-All.aspx.

(٤) انظر الوثيقة TD/B/WP/275، الفصل الأول.

والمؤسسات المعنية لجعل التجارة مساراً رئيسياً لم يتحقق بالكامل في بعض البلدان. واعترف المقيِّم بالتعليقات الإيجابية لأصحاب المصلحة بشأن كفاءة المشروع، ولاحظ في الوقت نفسه أن بدء العمل بنظام أوموجا (نظام تخطيط الموارد المؤسسية الذي بدأ العمل به في أواخر عام ٢٠١٥) قد تمخضت عنه بعض التحديات تتعلق بالكفاءة. وارتأى التقييم أن من السابق لأوانه تقييم مدى استدامة نتائج المشروع عموماً، وأن الكتيب ذي الصلة يسهم في استدامة المشروع. غير أن التقرير أبرز أيضاً أن المستفيدين يودون تدخلاً ودعماً مكثفين من الأونكتاد لمتابعة المشروع، ويتوقعون أن يفضي اعتماد مقاربة برنامجية إلى نتائج أكثر استدامة. وأخذ المشروع في اعتباره البعد الجنساني بفضل الفريق المعني بالمسائل الجنسانية والإدماج الاجتماعي في أثناء حلقة العمل الإقليمية في آسيا، وفي حلقة العمل في ليسوتو اللتين تناولتا مسألة المساواة بين الجنسين، وارتباط المشروع بالتجارة والفقر. وعلاوة على ذلك، أُدرج في الكتيب فصل خُصص للمسائل الجنسانية.

٦- واستناداً إلى نتائج التقييم، اقترح المقيِّم التوصيات الرئيسية التالية: (أ) تعظيم الاستفادة من الوثائق والأدوات الموجودة مسبقاً لتفادي التداخل والازدواجية؛ (ب) إدماج المنظور الجنساني كموضوع شامل في مشاريع مماثلة؛ (ج) ربط اتصال مباشر مع المستفيدين لكفالة الملكية والمشاركة؛ (د) استخدام مقاربة برنامجية لمتابعة النتائج الواعدة للمشروع، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المساعدة على إنشاء لجان مشتركة بين الوكالات أو أفرقة عاملة لمتابعة الدراسات القطرية ووضع خطط تنفيذها، وتحديد إجراءات المتابعة بمعالجة احتياجات البلدان المستفيدة الأوفر حظاً، والتعاون مع مختلف الشركاء في التنمية للاستفادة من خبرتهم الخاصة تكملة لخبرة الأونكتاد.

التقييم الخارجي: بناء القدرات الوطنية لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الأخضر وغيره من قطاعات النمو (المشروع 1213N)

٧- كان هذا المشروع، الذي نُفذ في الفترة ما بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٦، يرمي إلى تعزيز قدرات البلدان النامية على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه في القطاع الأخضر وغيره من قطاعات النمو بغرض إيجاد فرص للعمل، وتعزيز التنمية الزراعية، والحد من الفقر. وتضمنت تدخلات المشروع أنشطة بناء القدرات، وخدمات استشارية، والتوعية في أثناء الاجتماعات الدولية. ونظم المشروع ثلاث حلقات عمل تدريبية إقليمية في جمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وكولومبيا. وقدم خدماته الاستشارية في جامايكا، وكينيا، والهند. وفي إطار منتدى الاستثمار العالمي للأونكتاد لعام ٢٠١٤، نظم المشروع في جنيف مؤتمراً لتعزيز الاستثمار في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ شارك فيه أكثر من ٢٥٠ مشاركاً من ٦٥ بلداً، تضمن دورات بشأن اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الهياكل الأساسية والنمو الأخضر.

٨- وخلص التقييم إلى أن أوساط تعزيز الاستثمار ارتأت أن الأهداف الرئيسية للمشروع مجدية للغاية في البلدان النامية وبين المستفيدين من المشروع. وأكدت نتائج الدراسة الاستقصائية أن هناك تصوراً إيجابياً على نطاق واسع للميزة النسبية الفريدة التي يتمتع بها الأونكتاد في مجالي الاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر الهامين جداً. وخلص التقييم إلى أن المشروع كان فعالاً، لا سيما مساعدته المستفيدين من المشروع، في وضع وتنفيذ الخطط والتدابير الداعمة والمعززة

للاستثمار الأخضر، وإيجاد معلومات مفيدة بشأن اتجاهات الاستثمار الأخضر الأجنبي المباشر، والفرص المتاحة، والدروس المستفادة، وأفضل الممارسات في البلدان الأخرى، وتجميعها في الموقع الشبكي الذي أنشأه المشروع (www.greenfdi.org). غير أن المقيِّم أشار أيضاً إلى ضرورة تكثيف الدعم، والتوجيه، والإرشاد المقدم إلى البلدان النامية بغية الدفع قدماً باستراتيجياتها المرتبطة بالاستثمار الأخضر الأجنبي المباشر. وفيما يتعلق بموضوع الكفاءة، خلص التقييم إلى أن المشروع أنجز ما كان مقرراً له في ضمن حدود الجدول الزمني المقترح، وأكد أن المشروع نجح في جمع ما نسبته ٢٦ في المائة من مساهمات وشراكات خارجية إضافية أُدرجت في الاعتمادات المخصصة في ميزانية المشروع. واستناداً إلى معيار تقييم الاستدامة، أعرب المستفيدون عن تفاؤلهم من أن مؤسساتهم ستكون قادرة على المضي قدماً في أداء عملها بفضل المساعدة التقنية التي قدمها الأونكتاد، وارتأوا أن من اللازم تقديم دعم إضافي للحفاظ على نتائج المشروع. ولاحظ المقيِّم أن للأونكتاد خططاً لمواصلة تطوير الموقع الشبكي من أجل استفادة الجمهور وأصحاب المصلحة المستهدفين. وفيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، أُدرجت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر الأخضر والمساواة بين الجنسين في ضمن حلقة العمل التي نُظمت في الهند، عُقدت خلالها جلسة بشأن فرص العمل المتاحة للمرأة في قطاع الطاقة الخضراء. وخصص الموقع الشبكي أحد أجزائه للمساواة بين الجنسين والاستثمار الأخضر الأجنبي المباشر.

٩- واستناداً إلى نتائج التقييم، اقترح المقيّم التوصيات التالية على الأونكتاد: (أ) ضمان أن تكون المساعدة التقنية للأونكتاد بشأن هذا الموضوع أفضل هيكلة، وتتمحور حول تدريب المستفيدين على وضع خطط للاستثمار الأخضر الأجنبي المباشر؛ (ب) والتركيز بشكل أدق على الاستثمار الأخضر الأجنبي المباشر في قطاعات فرعية منخفضة الكربون معينة عند تنظيم الحلقات الدراسية، وإشراك المزيد من المستثمرين من القطاع الخاص لتعميق فهم المستفيدين؛ (ج) ومعالجة القيود الرئيسية المفروضة على القدرات في أقل البلدان نمواً، وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك عن طريق تطوير المساعدة التقنية دعماً لوضعها أطراً للاستثمار الأخضر؛ (د) ووضع وإتاحة المزيد من الدراسات على الموقع www.greenfdi.org تلبية لاحتياجات المستفيدين من الممارسات، والأدوات الناجحة في البلدان النامية الأخرى، الكفيلة باجتذاب الاستثمار الأخضر الأجنبي المباشر؛ (هـ) ومواصلة وضع مؤشرات بسيطة وقابلة للقياس وتتصل بأهداف المشاريع والتي يمكن متابعتها بسهولة نسبياً في برمجة الاستثمار الأخضر الأجنبي المباشر.

التقييم الخارجي: دعم قدرات البلدان الأفريقية لتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية من خلال دعم إنشاء منطقة التجارة الحرة لأفريقيا القارية (المشروع 1213AR)

١٠- كان الهدف العام من هذا المشروع، الذي نفذ في الفترة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦، يرمي إلى ترسيخ وتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية، ما أفضى إلى نمو اقتصادي مستدام، وتنمية شاملة، من خلال تكريس الدعم لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية، ومن ثم تيسير عملية التحول الهيكلي الشامل للبلدان الأفريقية. وكان المشروع موجها للمستفيدين التاليين: (أ) بعض الدول المختارة الأعضاء في الاتحاد الأفريقي؛ (ب) والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي غير المعنية مباشرة (لكي تستفيد بطريقة غير مباشرة من خلال نشر نتائج المشاريع)؛

(ج) والجماعات الاقتصادية الإقليمية الثمانية[٥] التي يعترف بها الاتحاد الأفريقي؛ (د) والاتحاد الأفريقي ولجنته؛ (هـ) وفرادى المشاركين (بمن فيهم واضعو السياسات/الخبراء من الدول الأعضاء، وممثلون مختارون مناسبون من القطاع الخاص) حددتهم أمانة الأونكتاد.

١١- وأكد التقييم الأهمية البالغة لهذه المبادرة الرائدة كونها تلبي حاجة أساسية للدول الأعضاء في ضمن عملية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية. وكان المشروع (واختيار أنشطته) مجدياً في معالجة فجوات المعرفة والمهارات بغية استكمال منطقة التجارة الحرة القارية بنجاح. وفيما يتعلق بالفعالية، حقق المشروع ما خُطط من أنشطته على النحو المنصوص عليه في وثيقة المشروع. وحظيت نوعية الدعم الذي قدمه الأونكتاد بتقدير كبير من المستفيدين. وذكر التقييم أن المشروع أرسى الأسس التقنية لبدء المفاوضات، لكن لا تزال الحاجة إلى هذا النوع من الدعم الذي ترى الدول الأعضاء، والمؤسسات الإقليمية، والقطاع الخاص أن الأونكتاد في أفضل وضع لتوفيره. ولم تكن ثمة أي تحديات رئيسية؛ فقد نُفذ المشروع بنسبة ٩٨،٥ في المائة واستند في ذلك إلى خبرته الداخلية، بما في ذلك مكتب الأونكتاد الإقليمي لأفريقيا في أديس أبابا. وخلص التقييم إلى أن تعريف مسألة الاستدامة غير واضح في مشروع الوثيقة، ولا يوجد ما يشير إلى المبادرات التي اتُّخذت أو تُتخذ حالياً على الصعيد الوطني بفضل جهود المشروع. وحدد التقييم أن من السابق لأوانه تحديد الأثر الكامل للمشروع لأن العملية التفاوضية ستكون في السنوات القادمة شاهداً على قيمة ما نُفذ من الدعم التقني في إطار المشروع. ولم ترد عناصر الجنسانية في مشروع الوثيقة، لكنها أُدرجت في نتائج المشروع في شكل زيادة وصول المرأة إلى الأسواق وحصولها على فرص تجارية، لا سيما في قطاعات الخدمات والأغذية الزراعية، والتخفيف من حدة الفقر، وتساوي الحصول على فرص تجارية من خلال إنشاء بيئة مواتية للتجارة. وبصفة عامة، دفع المشروع القيم الأساسية للتنمية المنصفة قدماً من خلال دعم السياسات المراعية للمنظور الجنساني في القارة الأفريقية في ضمن سعيه إلى تحقيق تنمية اقتصادية محورها التجارة الشاملة للجميع. وأخيراً، أُبرمت شراكات قوية مع مسؤولين حكوميين (يمثلون ٦٣ في المائة من المستفيدين من المشروع)، في حين لوحظ تدني مشاركة القطاع الخاص في أنشطة المشروع، ما مثل إحدى نقاط ضعفه.

١٢- واستناداً إلى نتائج التقييم، اقترح المقيّم التوصيات التالية على الأونكتاد: (أ) إعطاء الأولوية لمسألة الدعم المتواصل لمنطقة التجارة الحرة القارية؛ (ب) وتوفير دعم تشغيلي كاف لمشاريع مستقبلية من هذا القبيل؛ (ج) وتحسين مقاربات الإدارة على أساس النتائج لقياس فعالية المشروع وأثره؛ (د) ووضع مجموعة من المعايير لاختيار المستفيدين المستهدفين عند تنظيم حلقات العمل أو الحلقات الدراسية؛ (هـ) وضمان مشاركة أقوى للنقابات الوطنية والجمعيات الصناعية في مفاوضات السياسة التجارية.

(٥) مجتمع دول الساحل والصحراء، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، واتحاد المغرب العربي.

التقييم الخارجي: بناء القدرات في مجال وضع وتنفيذ سياسات تجارية في البلدان النامية تسترشد بالأهداف الإنمائية للألفية من أجل التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في سياق التحديات المتعددة والمترابطة التي تواجه التنمية (مشروع 1213K)

١٣- كان الهدف من هذا المشروع، الذي نُفذ في الفترة ما بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٦، يرمي إلى الإسهام في تصميم سياسات تجارية وطنية متسقة وأنسب خدمة للأهداف الإنمائية للألفية، بعد أن كانت موجهة في السابق نحو تعزيز التجارة (تنمية الصادرات)، والقدرات الإنتاجية والعمالة، وتعمل على النهوض بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية التي تتماشى وهذه الأهداف الإنمائية. ومن ثم، فقد استهدف المشروع أوساط السياسة التجارية بغية تعزيز وعيها وقدراتها على تقييم التغييرات والخيارات ذات الصلة بالسياسات العامة من أجل بناء القدرات المؤسسية الكفيلة بوضع هذه السياسات وتنفيذها. واستفادت تسعة بلدان مباشرة من هذا المشروع: أنغولا، وبنما، وبوتسوانا، وتونس، وجامايكا، والجزائر، والجمهورية الدومينيكية، وزامبيا، وناميبيا. ووضع المشروع أطر السياسة التجارية لكل بلد مستفيد، وعقد حلقات عمل للتأكد من صلاحيتها في سبعة بلدان. ونظم أيضاً حلقتي عمل أقاليميتين، وأعد كتيباً يلخص الدروس المستفادة وأفضل الممارسات.

١٤- وخلص التقييم إلى أن للمشروع أهمية بالغة، وأن فريق المشروع اتخذ الخطوات المناسبة لتكييف تصميم المشروع مع المدة المحددة له لكي يتماشى والسياقات التجارية والتنموية العالمية المتغيرة (لا سيما خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، وزيادة الاهتمام بالتكامل التجاري الإقليمي بين البلدان الأفريقية). وفيما يتعلق بتقييم معيار الفعالية، أُنجزت الأنشطة الرئيسية المقررة كما خُطط لها حيث تجاوز المشروع مداه الجغرافي، واستُكمل ضمن الإطار الزمني المحدد له. وأكدت تعليقات المشاركين ارتياحهم العميق لحلقات العمل هذه، بالرغم من أن الكثير من المستجوَبين أعربوا عن شكوكهم بأن موظفي وزارة التجارة أقدر على التدخل فيما قد يطرأ بعد ذلك. وأكد التقييم أن المشروع حقق أهدافه ضمن المواعيد المحددة له، وفي حدود ميزانيته، لكنه أشار إلى بعض التحديات التي ظهرت بين فترتي الموافقة على المشروع وبين تمويله، فضلاً عن بدء العمل بنظام أوموجا. وفيما يتعلق بمسألة الاستدامة، اكتشف التقييم ما يوحي بأن التوصيات المنبثقة عن أطر السياسات التجارية المنفذة كانت في طور إدماجها ضمن النظم التجارية في أربعة بلدان مستهدفة؛ وعلاوة على ذلك، تلقى الأونكتاد في السابق أربعة طلبات لمتابعة المساعدة. وأعرب المستجوَبون عموماً عن رضاهم عن مستوى السيطرة الوطنية على العمل الذي أنجزه المشروع، والثقة في أن بعض التوصيات ستُنفذ في بلدانهم. ودرس التقييم المساواة بين الجنسين وتعميم حقوق الإنسان، فلم يجد أي توصيات في وثائق إطار السياسة التجارية ما يعالج بوضوح مسألة المساواة بين الجنسين، على الرغم من أن فريق المشروع راعى تمثيلاً للنساء عند اختيار المشاركين. ولم يكن تعميم مراعاة المنظور الجنساني أو حقوق الإنسان في السياسة التجارية هدفاً من أهداف المشروع، غير أن معالجة قضايا الإنصاف التي كانت الفئات السكانية الضعيفة تواجهها ظهرت بكل وضوح في بعض وثائق إطار السياسة التجارية. وفيما يتعلق بالشراكات وعمليات التآزر، لاحظ التقييم أن المشروع أتاح فرصاً للحوار بين القطاعين العام والخاص، وبناء علاقات بين المسؤولين في مختلف الوزارات، والكيانات الإقليمية.

وأكد التقييم التوافق الوثيق بين المشروع والتوجيهات التي اعتمدتها الدورتان الثالثة عشرة والرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

١٥- واستناداً إلى نتائج التقييم، اقترح المقيِّمون التوصيات التالية على الأونكتاد: (أ) تخصيص مزيد من الموارد الأساسية لتحديد نطاق العمل في البلد المستهدف عند تصميم مشاريع جديدة، لا سيما ما يتعلق بالثغرات الكامنة في القدرات الراهنة؛ (ب) ووضع إطار قائم على نتائج المشاريع يلبي المتطلبات الحالية للأمم المتحدة ويمكن أن يُفعله فريق المشروع، لا سيما ما يتعلق بمؤشرات الإنجاز، واستخدام مصطلحات الإدارة القائمة على النتائج؛ (ج) وضمان إتاحة ما يكفي من موظفي المشاريع وموارد الميزانية من أجل إجراء عمليات مناسبة للرصد والتقييم، لا سيما إتاحة معلومات متواصلة لإدارة المشاريع، بدلاً من الاعتماد الشديد على التقييم النهائي للمشاريع؛ (د) وطلب تقييم لاحق للمشروع لتحديد آثار المبادرات التجارية الموجهة نحو التنمية ومساهمتها فيما تحقق من تقدم تحقيقاً للأهداف الإنمائية للألفية/أهداف التنمية المستدامة؛ (هـ) ووضع استراتيجية للتواصل في مرحلة تصميم المشروع تتماشى وهدفه، وتدعم أوسع احتياجاته؛ (و) وتحسين التواصل مع الخبراء الاستشاريين الوطنيين لكفالة فهمهم توقعات جميع مكونات الوكالة، والمسائل الشاملة لعدة قطاعات.

ثانياً- الدروس المستفادة

١٦- يضطلع التقييم بدور حيوي يساهم في تعزيز دعم آثر الأونكتاد ونتائجه في جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتسترشد الأمانة بمبادئ فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وبقواعده ومعاييره التي استُحدثت مؤخراً، وتلتزم ببذل جهودها من أجل تعزيز استخدام التقييم، وتحسين مستوى المساءلة وصنع القرار القائم على الأدلة. وتتيح عمليات التقييم مقاربة شاملة، ومنهجية، وشفافة، وموضوعية لتقييم أداء عمل وبرامج الأونكتاد. وتثير الأمانة انتباه جميع أصحاب المصلحة على أهمية تطبيق هذه الدروس عند تخطيط برامجهم وصنع قراراتهم الاستراتيجية.

١٧- وتظل الدروس المستفادة من عمليات التقييم السابقة لأنشطة الأونكتاد (TD/B/WP/280، وTD/B/WP/273، وTD/B/WP/263، وTD/B/WP/254) مراجع موصى بها لمديري البرامج والمسؤولين عن المشاريع في تصميم وإدارة برامجهم ومشاريعهم. ويركز هذا التقرير على ما استقرئ من الدروس المستفادة من أربع عمليات تقييم أُنجزت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الدروس المستفادة بشأن تصميم المشاريع

١٨- ينبغي أن يُؤخذ بالمقاربات البرنامجية وباعتبارات الاستدامة عند تصميم جميع المشاريع بغية ضمان تحقيق نتائج على المستوى المؤسسي على المدى المتوسط إلى الطويل. فقد أصبح من الواضح أن بعض التدخلات التجريبية التي اعتُمدت لها ميزانيات محدودة لم تغط كامل دورة تطور هذه المقاربة. ومع ذلك، ينبغي أن يستشرف تصميم المشاريع الحاجة إلى دعم متواصل إلى أن يتحقق هذا الهدف، وأن يضع استراتيجيات مناسبة لاستكمالها. ومن شأن تركيز الدعم والموارد على عدد أقل من البلدان أن يحسن عمق الأنشطة التي يمكن تقديمها ضمن الميزانيات

المحدودة للمشروع في إطار حساب الأمم المتحدة للتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب في مرحلة التصميم النظر واستشراف مدى استدامة الإجراءات المتخذة على الصعيدين الوطني والإقليمي، باعتبارها أنشطة لمتابعة مشاريع محددة.

١٩- وإيلاء قدر كاف من الاهتمام والموارد للرصد والتقييم أمر حاسم لإتاحة معلومات متواصلة لإدارة المشاريع لأن الاعتماد الشديد على التقييمات النهائية للمشاريع لا يفي بهذا الغرض. وينبغي استحداث مؤشرات بسيطة وتقبل القياس لأغراض الرصد والإبلاغ. وينبغي بالإضافة إلى ذلك بذل محاولات عملية لربط تدخلات المشروع مع الجهود التي تبذلها جميع مكونات الأونكتاد دعماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. أما الجهود الأخيرة للأونكتاد الرامية إلى تحسين مستوى الإدارة القائمة على النتائج في ميدان تعاونه التقني وبحوثه، وركائز تحليلاته، فإنها تسير في الاتجاه الصحيح.

٢٠- وينبغي أن يكون تعميم المنظور الجنساني موضوعاً شاملاً لجميع تصاميم المشاريع والبرامج. ويعني الإدماج الشامل أن اعتبارات المساواة بين الجنسين تشمل البحث والتحليل، والخدمات الاستشارية المقدمة إلى البلدان المستفيدة، والاجتماعات والدورات التدريبية التي تجمع الخبراء بالمستفيدين، والدراسات القطرية، وإسداء المشورة في مجال السياسات، وخطط العمل، واستراتيجيات التنفيذ المقدمة إلى البلدان المستفيدة. وحتى في حالة البرامج والمشاريع المصممة التي لم تراع المساواة بين الجنسين، كان هناك دائماً مجال لإدماج المساواة بين الجنسين في مرحلة تنفيذ المشاريع.

٢١- وبعد تنقيح قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في تموز/يوليه ٢٠١٦، أصبح من الواجب إدماج المقاربة القائمة على حقوق الإنسان في جميع عمليات التقييم التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وبالنظر إلى ولايات الأونكتاد، فإن هذا الأمر يعني، في جملة أمور، العمل بمقاربة اقتصادية إنمائية شاملة قائمة على الإنصاف وتنطوي على منظور لا يستثني أي بلد، أو شعب، أو شريحة من شرائح المجتمع، لا سيما المناطق التي يصعب الوصول إليها، والفئات الضعيفة (بمن في ذلك النساء). ويوجد الإنصاف والتنمية الشاملة في صميم ولاية الأونكتاد، وينبغي، على غرار المساواة بين الجنسين، دمج حقوق الإنسان وأهداف أداء الإنصاف في تصميم المشروع، كونه أحد الاعتبارات الرئيسية.

٢٢- وينبغي إيلاء اهتمام مناسب لبناء القدرات، ولو أنه موضوع معقد، ويستغرق وقتاً طويلاً، ويرتبط بكل حالة على حدة. وينبغي أن يعكس هذا الأمر مسألة إتاحة نطاق كاف لتكييف المشاريع اللازمة لكي تستوعب خصائص البلد المستهدف مثل مسألة قدرات النظراء، والوسائل المتاحة بغية التصدي للفجوات الموجودة بين القدرات. وعلاوة على ذلك، ينبغي توفير موارد كافية للخدمات الاستشارية والحصص التدريبية، والإبداع في طريقة تقديمها من أجل بناء هذه القدرات بالكامل، ودعم إصلاح السياسات التجارية الموجهة نحو التنمية.

الدروس المستفادة من تنفيذ المشاريع

٢٣- يشجع المقيِّمون الأونكتاد على العمل بانتظام مع الشركاء الدوليين، والإقليميين، والوطنيين بغية استكمال خبرة الأونكتاد، واستدامة برامج مشاريعه ونتائجها. ومن شأن الاستمرار في توسيع الشراكات لتشمل القطاع الخاص، والمجتمع المدني، لا سيما في ضوء خطة

التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أن يفضي إلى وفورات الحجم. ومن شأن المكاتب الميدانية أن تساعد الأونكتاد على الوصول إلى المستفيدين من خدماته. فقد تميز دور المكتب الإقليمي في أديس أبابا في تعزيز أحد المشاريع التي انتهى تنفيذها مؤخراً حيث عزز هذا المشروع علاقات العمل مع الاتحاد الأفريقي، ومع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وعملية إحالة الطلبات الواردة من الدول الأعضاء.

٢٤- ويتطلب تنفيذ مشاريع التعاون التقني المتعددة السنوات في عدد كبير من البلدان أفرقة متفرغة للمشاريع، وبيئة مؤسسية تشجع على إدارة تكيفية قادرة على تصويب مسارات المشاريع. وتتيح هذه المقاربة تكييف المقاربات الرامية إلى تلبية احتياجات بناء القدرات في مختلف السياقات الوطنية، ومعالجة دينامية التجارة والتنمية، والتعاون الإنمائي، ومختلف القيود الداخلية والخارجية التي تحد من التدخلات.

٢٥- والتدريب عملية أساسية متواصلة، لا سيما في سياق المفاوضات التجارية. وينبغي أن ينظر الأونكتاد في إمكانية تنظيم دورات تدريبية تسبق المفاوضات، أو عقد اجتماعات تقنية، لأنها تحسن نوعية نتائج التدخلات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إيلاء اهتمام أوثق لمواصفات المشاركين في الدورات التدريبية بغية كفالة جدواها واستدامتها.

٢٦- وتفضل الدول الأعضاء الوثائق السياساتية التوليفية التي ثَبت أنها مفيدة للغاية في المفاوضات التجارية. ومن المهم أيضاً أن يكفل الأونكتاد مشاورات كافية، ويعقد مناقشات تسبق اعتماد الوثائق التي تصدر عن مشاريعه، وذلك قبل تقديمها واعتمادها رسمياً خلال حلقات عمل الاعتماد.

٢٧- وفي الأخير، ينبغي القول إنه مهما كان التخطيط دقيقاً، ومهما كان الجهد والإبداع المخصصين للمشاريع، فإن العناصر الهيكلية داخل منظومة الأمم المتحدة ستضع على الدوام قيوداً داخلية على طريق أداء المشاريع، ما لم يجد كبار المسؤولين حلولاً لها. ومن بين الأمثلة على هذه القيود نظامي إنسبيرا وأوموجا، وممارسات الأمم المتحدة التي تعتمد ميزانيات للخدمات الاستشارية أقل عن الرسوم المتداولة في السوق لهذا الغرض.

ثالثاً- خطة التقييم للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢٨- تضطلع الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية بوظيفة رقابية هامة إذ تنظر كل عام في التقييمات الخارجية لبرامج الأونكتاد ومشاريعه. وعادة ما يتوافق موضوع التقييم مع خطة تقييم ثلاثية السنوات يوافق عليها مجلس التجارة والتنمية. ويساهم فريق التقييم، الذي يتألف من مقيّم محترف يدعمه ممثلان عن الدول الأعضاء في الأونكتاد ويشاركان في التقييمات بصفة شخصية، بخبرته الفريدة وبما له من تصورات وتجارب في تقييمات البرنامج الفرعي الذي توافق عليه الدول الأعضاء في الربع الأول من السنة. ورهناً بطبيعة عمل البرنامج الفرعي ونطاقه، وما تتيحه الميزانية، يمكن اتخاذ قرار، في مرحلة توظيف المقيّم المحترف (الرئيسي)، بتعيين مقيِّم مساعد بغية الحصول على تغطية شاملة للتجربة والخبرة اللتين لهما صلة بالمسائل الموضوعية للبرنامج الفرعي. وعادة ما تُقدم أفرقة التقييم تقاريرها في اجتماع الفرقة العاملة الذي يُعقد في الربع الثالث من السنة.

٢٩- وتمشياً مع قرار مجلس التجارة والتنمية في دورته التاسعة والخمسين المتعلق بالتدابير الكفيلة بتعزيز الإدارة القائمة على النتائج، وتقييم برامج العمل، وافقت الفرقة العاملة في دورتها الثالثة والستين على تنفيذ تجريبي لمقاربة تأمين التقييمات المنهجية لبرامج الأونكتاد الفرعية. ونظرت الفرقة العاملة وفقاً لذلك في التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي ١ في عام ٢٠١٣، والبرنامج الفرعي ٢ في عام ٢٠١٤، والبرنامج الفرعي ٣ في عام ٢٠١٥.

٣٠- ووفقاً للممارسة المتبعة، وعلى إثر القرار ٧/٢٠٠٣ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ (انظر الوثيقة TD/B/50/12-TD/B/WP/169، الفصل الأول، الفرع باء) الذي يدعو الأمانة إلى اقتراح خطط تقييم مستقبلاً، اقترحت الأمانة خطة تقييم للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ تنظر فيها الدول الأعضاء في دورة الفرقة العاملة الحادية والسبعين في عام ٢٠١٥. وإكمالاً لدورة تقييم البرامج الفرعية، وافقت الدول الأعضاء على تقييم خطة ٢٠١٦-٢٠١٨، مع مراعاة البرنامج الفرعي ٤ الذي يعقد في عام ٢٠١٧، والبرنامج الفرعي ٥ الذي يُعقد في عام ٢٠١٨.

٣١- وفي ذروة الدورة الأولى من تقييمات البرنامج الفرعي في عام ٢٠١٨، تقترح الأمانة العامة الاستمرار في العمل بمقاربة تقييم البرنامج الفرعي، بدءاً بتقييم البرنامج الفرعي ١ في عام ٢٠١٩.

خطة التقييم للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

السنة	*العنوان*
٢٠١٨	التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي ٥: أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة
٢٠١٩	التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي ١: العولمة، والترابط، والتنمية
٢٠٢٠	سنة المؤتمر- لن تنظر الفرقة العاملة في أي تقييم خارجي

رابعاً- التماس سبيل مستدام لتمويل التقييمات في الأونكتاد

٣٢- جرت العادة أن تُمول التقييمات التي تطلبها الدول الأعضاء من مشروع الصندوق الاستئماني الذي يحمل عنوان "تعزيز إدارة برامج الأونكتاد القائمة على النتائج" بدعم من حكومة النرويج[٦]. لكن، مع نهاية عام ٢٠١٥، لم تعد ثمة مساهمات طوعية لإجراء التقييمات. ونتيجة لذلك، التزمت الأمانة بتمويل الحد الأدنى من المتطلبات المالية لخطة التقييم المعتمدة ضمن حدود الموارد المتوافرة.

(٦) من أجل مساعدة الأونكتاد على تعزيز إدارة برامج العمل القائمة على النتائج، بدأت حكومة النرويج في توفير الأموال اللازمة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ من خلال مشروع الصندوق الاستئماني هذا. وقد كان الهدف الرئيسي للمشروع يرمي إلى تعزيز فعالية أنشطة الأونكتاد، والإدارة القائمة على النتائج من خلال إصدار تقرير سنوي، وإجراء تقييمات مستفيضة للبرامج، والتنسيق فيما بين الوكالات. وكان للمشروع ميزانية أولية بلغت قيمتها ٢١٣ ٩٨٠ دولاراً أمريكيا. وواصلت حكومة النرويج دعمها للمشروع؛ وبلغ إجمالي هذه الأموال في الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٤ ما قيمته ١ ١٢٣ ٨٩٢ دولاراً أمريكياً.

٣٣- ومن أجل ضمان أن تكون وظيفة التقييم أقوى وتدعم بشكل أفضل جهود التحسين المستمر، دُعيت الدول الأعضاء إلى دعم التقييمات عن طريق المساهمات الخارجة عن الميزانية. وستُستخدم هذه المساهمات في زيادة عدد التقييمات وتوسيع نطاق تغطيتها في الأونكتاد، وفي دعم الجهود الرامية إلى تعزيز ثقافة التقييم، والاستجابة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٣٤- والفرقة العاملة مدعوة إلى تقديم استنتاجاتها وتوصياتها إلى مجلس التجارة والتنمية.